

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٦٩

الجمعة، ١ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

البند ٣٣ من جدول الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

دور الماس في تأجيج النزاع

البند ١٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩
موجهة إلى الأمين العام من وفد الاتحاد الأوروبي لدى

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
(A/73/722/Add.2)

الأمم المتحدة (A/73/720)

مشروع القرار (A/73/L.75)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): قبل الانتقال إلى البنود
المدرجة في جدول أعمالنا، وفقا للممارسة المتبعة، أود أن
أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/73/722/Add.2، التي
يبلغ فيها الأمين العام رئيسة الجمعية العامة بأنه منذ إصدار
رسالته الواردة في الوثيقة A/73/722/Add.1، سددت دولة بوليفيا
المتعددة القوميات المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون
المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

رومانيا لعرض مشروع القرار A/73/L.75.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): لا أرى حشدا

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو

كبيرا في القاعة، ربما بسبب برودة الجو في الخارج. وأولئك الذين
تحلوا بالشجاعة الكافية للمجيء قد فعلوا ذلك في سبيل قضية
نبيلة.

الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/73/722/Add.2؟

يسرني بالغ السرور أن أعرض اليوم مشروع القرار

A/73/L.75، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1905982 (A)



وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا يزال هناك شعور بالإلحاح في موازنة صناعة الماس مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومن ثم، الإسهام في الحفاظ على السلام. إن الماس غير المرتبط بالنزاعات يجعل العالم أقرب إلى القضاء على الفقر وضمان الرخاء. ويجب أن نعمل صوب تحقيق سوق خالية من انتهاكات حقوق الإنسان والعمل القسري.

إن مشروع القرار هذا خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لعملية كيمبرلي. فهو يساهم في تحقيق جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً من خلال التشجيع على زيادة تعزيز عملية كيمبرلي، وتحسين فعاليتها في التصدي للتحديات، وكفالة استمرار وجهتها في المستقبل. ويشجع مشروع القرار أيضاً مواصلة استكشاف وتعزيز السبل التي يمكن لعملية كيمبرلي بها الإسهام في بناء السلام والحفاظ على السلام، والسلام والأمن الدوليين، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لقد حققت رئاسة الاتحاد الأوروبي تقدماً في جميع أولوياتها بالنسبة لعملية كيمبرلي، إذ كفلت استمرار وفاء العملية بالغرض المنشود منها من خلال الإصلاح؛ وتعزيز هيكلها الثلاثي الفريد المتمثل في الحكومات وقطاع صناعة الماس والمجتمع المدني؛ وتعزيز تنفيذها وفعاليتها؛ والتركيز على الأحوال الإنسانية في مجال التعدين ورخاء المجتمعات المنتجة.

ويشير مشروع القرار إلى التزام عملية كيمبرلي بالإصلاح والاستعراض، وبخاصة، الكيفية التي يمكن بها تعزيز نطاق العملية. ويلاحظ أن اللجنة المخصصة المعنية بالاستعراض والإصلاح ستواصل عملها في مجالات توحيد الوثيقة الأساسية، وتعزيز آلية استعراض الأقران وإنشاء أمانة دائمة، وربما صندوق للمساعدة.

وقد عملت رئاسة الاتحاد الأوروبي نحو تعزيز فعالية آلية بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتعزيز بذل العناية الواجبة في

بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها، باسم الاتحاد الأوروبي، الرئيس المنتهية ولايته لعملية كيمبرلي، بصفة رومانيا الحالية حيث أنها رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي.

إن مشروع القرار يرحب بالتقدم الذي أحرزته عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في قطع الصلات بين تجارة الماس والنزاعات. وهو يهدف إلى تكثيف هذا العمل ومواءمته مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأود أن أهنئ الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية على رئاستهما لعملية كيمبرلي. فقد كان الاتحاد الأوروبي في صدارة عملية كيمبرلي منذ بدايتها، وسيواصل بذل قصارى جهده للتأكد من أن تستمر عملية كيمبرلي في الاضطلاع بدورها بوصفها أداة فريدة في مجال منع نشوب النزاعات وحافزاً على الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية.

لقد أنشأت الأمم المتحدة عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٣ لمنع الماس الممول للنزاعات من دخول الأسواق العامة. ويساهم نظام إصدار شهادات المنشأ مساهمة قيمة في الأمن والتنمية وحقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

وكانت تجارة الماس العالمية مختلفة كثيراً قبل ١٦ عاماً عما هي عليه اليوم. فقد وقعت المناطق الغنية بالماس في بعض أنحاء العالم تحت سيطرة حركات متمردة، التي استخدمته لتمويل أنشطتها وتأجيج النزاعات المدمرة. وفي الطرف الآخر من سلسلة الإمداد، لم يكن لدى العملاء سبل تذكر لمعرفة منشأ الماس. وأدت عملية كيمبرلي، وهي مبادرة مشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الصناعي، إلى تغيير ذلك الوضع. فقد منعت تدفق الماس إلى حركات التمرد والجماعات المتمردة، وأدكت الوعي لدى المستهلكين وأسهمت في حماية التجارة المشروعة في الماس، ومن ثم تحسين سبل معيشة الأشخاص الذين يعتمدون عليها في إطعام أسرهم وتعليمها.

ويفخر الاتحاد الأوروبي بما تم إنجازه منذ إطلاق عملية كيمبرلي، قبل أكثر من ١٥ عاما. لقد أسهمت العملية مساهمة حاسمة في إنهاء الاتجار بالماس الملطخ بالدماء، الذي أوجع العديد من النزاعات العنيفة في أواخر تسعينيات القرن الماضي. لقد انخفضت حصة ما يمكن تعريفه بأنه ماس ممول للنزاعات منذ عام ٢٠٠٣، من حوالي ١٥ في المائة إلى أقل من ١ في المائة اليوم. هذا إنجاز كبير. هذه ليست مجرد أرقام، فقد مثلت عملية كيمبرلي بالنسبة للعديد من البلدان والمجتمعات المحلية الفرق بين الحياة والموت، بين الحرب والسلام.

وهذا الجهد المشترك للتأكد من أن ماس السلام يعود بالنفع على المجتمعات المحلية، لا المليشيات، استمر في اجتذاب مشاركين جدد. وفي الآونة الأخيرة، انضمت جمهورية غابون إلى العملية، وتقدم المزيد من البلدان بطلبات للانضمام إليها.

وبصفة الاتحاد الأوروبي رئيس عملية كيمبرلي في العام الماضي، عمل على كفالة أن تفي عملية كيمبرلي بالعرض المنشود منها. كما سعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان بقاء عملية كيمبرلي مهيأة لمواجهة التحديات الراهنة، بما في ذلك تلك الناجمة عن عدم الاستقرار والنزاع، وأن العملية لا تزال أداة فعالة للسلام والازدهار، الأمر الذي يسهم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وكانت إحدى أولويات رئاستنا هي مواصلة تعزيز الهيكل الثلاثي للحكومات والمجتمع المدني وقطاع صناعة الماس، الذي يشكل العمود الفقري لعملية كيمبرلي. واليوم أعيد تنشيط تلك العلاقة الثلاثية وباتت متزايدة النشاط.

وبصفة الاتحاد الأوروبي رئيس عملية كيمبرلي، فقد كرس قدرا كبيرا من الاهتمام بالاستدامة والمسؤولية في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق صغير، تمشيا مع التزامنا بتنفيذ إعلان بروكسل بشأن الضوابط الداخلية للمشاركين في تجارة الماس الخام وتصنيعه، وإعلان موسكو بشأن تحسين الضوابط الداخلية

البلد. وعملت أيضا على مواصلة تعزيز التعاون بين الحكومات وأوساط صناعة الماس ومنظمات المجتمع المدني.

و بالتركيز بوجه خاص على المجتمعات المحلية والكيفية التي يمكن للماس بها أن ينتشلها من الفقر، ركزت رئاسة الاتحاد الأوروبي أيضا على تعزيز الشراكات والتعاون بين الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بغية التأكد من أن الماس مصدر للنمو المستدام، بدلا من تمويل الحروب. وتعمل رومانيا، مع ٢٧ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، على كفالة أن تعود الموارد الطبيعية بالنفع على المجتمعات المحلية، لا على الجيوش الخاصة والجماعات الإجرامية.

وأعنتم هذه الفرصة لأتمنى حظا سعيدا للهند بوصفها الرئيسة المقبلة لعملية كيمبرلي، والاتحاد الروسي بصفته نائب الرئيس في عام ٢٠١٩ والرئيس في عام ٢٠٢٠، وبوتسوانا بصفته نائب الرئيس في عام ٢٠٢٠ والرئيس في عام ٢٠٢١. ومن الماس الملطخ بالدماء إلى ماس إحلال السلام، أعول على أعضاء الجمعية العامة في اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة هاردمان (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): بصفتي رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٨، يشرفني اليوم أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

لقد ظل الاتحاد الأوروبي في صدارة عملية كيمبرلي منذ البداية. ومنذ البداية، اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور نشط في تطوير هذه الشراكة العالمية الفريدة لوقف الماس الممول للنزاعات، بدعم من الأمم المتحدة. وجاءت عملية كيمبرلي نتيجة للعمل المتضامر من جانب الحكومات وقطاع صناعة الماس والمجتمع المدني. وجاء إنشاؤها في أعقاب دعوة الجمعية العامة.

تبرز عملية كيمبرلي كمثال على التغيير الإيجابي الذي يمكن أن يحققه المجتمع الدولي عندما نعمل معا من أجل تحقيق أي هدف مشترك. ويبرز أيضا كمثال عملي على تعددية الأطراف القائمة على القواعد التي كان لها أثر حقيقي على حياة الرجال والنساء، والفتيات والفتيان، وعلى مجتمعات بأكملها في جميع أنحاء العالم.

سيواصل الاتحاد الأوروبي سعيه لتستمر عملية كيمبرلي في الاضطلاع بدورها بوصفها أداة فريدة لمنع الصراعات، وحافزا للحكم الرشيد والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، وأداة للتنمية وبناء السلام واستدامته.

يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل بشكل وثيق مع الهند بوصفها الرئيس لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٩، والاتحاد الروسي نائبا للرئيس، ومع جميع المشاركين والمراقبين لكفالة أن تتمكن عملية كيمبرلي المعززة من الصمود أمام التحديات الجديدة، ومنع الصراع وتوفير الفرص من أجل حياة أفضل وعالم أفضل. وإذا عملنا معا، يمكننا أن نحقق إنجازات وسوف نحققها.

السيدة فيشر - تسينغ (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أعبر عن خالص امتنان الوفد الإسرائيلي للاتحاد الأوروبي على ترؤسه لعملية كيمبرلي خلال عام ٢٠١٨ ولدوره القيادي في تيسير مشروع القرار A/73/L.75. ونرحب بالهند بوصفها الرئيس الجديد لعام ٢٠١٩، ونتطلع إلى مواصلة العمل الرائد الذي تقوم به عملية كيمبرلي بوصفها نموذجا لتعددية الأطراف في أفضل مراحلها.

طرحت مجموعة من البلدان الأفريقية المنتجة للماس مبادرة في ٢٠٠٣ من شأنها أن تغير صناعة الماس إلى الأبد. واليوم، بعد ١٦ عاما، التزمت ٨١ دولة باتخاذ تدبير جعل ٩٩,٨ في المائة من صناعة الماس في العالم خالية من الصراعات. وعملية كيمبرلي دليل على أن المزيج السليم من التعاون والتصميم والالتزام يمكن أن يحل هذه المشكلة المعقدة، وينقذ أرواحا عديدة، ويحسن رفاه

على إنتاج الماس الغريني المستخرج بالوسائل التقليدية، وإعلان واشنطن بشأن دمج تطوير تعدين الماس الحرقي والتعدين على نطاق صغير في إطار تنفيذ عملية كيمبرلي.

ويواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع النهج الإقليمية للتصدي للتحديات المتعلقة بالامثال، استنادا إلى الخبرة المكتسبة من اتحاد نهر مانو. ونرحب بالجهود الرامية إلى وضع نهج مماثل في منطقة وسط أفريقيا. وتتسم الشفافية والمساءلة في سلسلة إمدادات الماس الخام بأهمية كبيرة لضمان اتباع نهج مسؤول إزاء توريد الماس الخام. ويؤيد الاتحاد الأوروبي استمرار وتعزيز التزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالعمل بصورة تعاونية مع فريق الرصد من أجل ضمان إمكانية تعقب شحنات الماس الخام من المناطق الممتثلة.

لقد أحدثت عملية كيمبرلي منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣ أثرا حقيقيا، لكن هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فلا يزال هناك شعور بالإحاح. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا بأن هذه العملية يجب أن تستمر في التطور بحيث تظل مهياة لتحقيق الغرض المنشود منها في المستقبل. وإن كنا مخلصين لعملية كيمبرلي، يجب علينا أن نعمل الآن بشأن تلك التحديات.

وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٨ جعل من عملية استعراض وإصلاح عملية كيمبرلي محور رئاسته، مع الاضطلاع بدور الوسيط الأمين في المضي بدورة الإصلاح الثالثة قداما. وهذا هو السبب أيضا في أن الاتحاد الأوروبي أطلق مناقشة بشأن نطاق عملية كيمبرلي. يجب أن تتوصل تلك المناقشة إلى نتيجة إيجابية في عام ٢٠١٩. وتحقيقا لهذه الغاية، سيسهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في عمل اللجنة المخصصة المعنية بالاستعراض والإصلاح، ورئيسها الآن كندا ونائب الرئيس أنغولا، وسيعمل بشكل وثيق مع الهند كرئيس لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٩ والاتحاد الروسي بوصفه نائب الرئيس لعام ٢٠١٩.

لخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وكشفه وعلاجه في أفريقيا، وتساعد عددا كبيرا من الفتيان والفتيات على الحصول على تعليم أفضل.

ومع ذلك، لا يمكننا أن ننسى أنه على الرغم من الخير المديد الذي أوجدته عملية كيمبرلي، فإنها ليست نظاما مثاليا. غير أنه ما زال يوجد في جميع أنحاء العالم نسبة ٠,٢ في المائة من ماس الصراع، ويرتبط مباشرة بالصراعات المسلحة التي تدوس بالأقدام على حقوق الإنسان. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه لتأمين النسبة المتبقية التي تبلغ ٠,٢ في المائة من الماس داخل حدود عملية كيمبرلي.

تعلق إسرائيل أهمية كبيرة على استعراض النظراء، وتؤيد إنشاء صندوق متعدد المانحين، ووضع مدونة جديدة للضوابط الجمركية الدولية للماس الاصطناعي. وإسرائيل، بوصفها عضوا في جميع اللجان الفرعية لعملية كيمبرلي، مستعدة للقيام بدور ريادي في زيادة أثر عملية كيمبرلي من حيث صلتها بالاستقرار والاستدامة في جميع الدول المنتجة للماس. إن إسرائيل من خلال تبادل ما لدينا من معرفة وخبرات واستراتيجيات، تتطلع إلى أحداث فرق إلى أن يتم توثيق كل ذرة من الماس على الأرض وأن يصبح كل مديني في هذه العملية آمنا.

السيد كيلابايل (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، ينضم وفدنا إلى الوفود الأخرى في شكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الإعلامية السنوية بشأن عملية كيمبرلي تحت شعار "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين معاملة الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وتسويتها". ونعرب أيضا عن خالص تقديرنا لوفد الاتحاد الأوروبي على قيادته القديرة لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٨. والواقع أن عملية كيمبرلي عقدت خلال فترة ولايتها دورتين ناجحتين رئيسيتين - خلال الفترة الفاصلة بين الدورات والجلسات العامة، واعتمد البيان الختامي لعملية كيمبرلي لعام

الذين يعتمدون على تجارة الماس لكسب قوتهم. لذلك لا بد لنا من أن نشعر بالفخر. إلى حد كبير يمكن أن يُعزى نجاح التجارة المشروعة في الماس إلى عملية كيمبرلي، وذلك أمر في غاية الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر. وعلى هذا النحو، تشيد إسرائيل بالجهود المبذولة لربط عملية كيمبرلي بأهداف التنمية المستدامة.

كانت إسرائيل من أوائل البلدان التي قامت بدور في إنشاء عملية كيمبرلي، وأول بلد يصدر شهادة عندما دخلت العملية حيز التنفيذ في ٢٠٠٣. وكانت إسرائيل رائدة في تسخير التكنولوجيا لمساعدة العملية. وقد أُنيط بها أن تكون واردات الماس محسوبة بالكامل، وأن تفتح عند التسليم وأن تُفحص في الجمارك بأدنى هامش ممكن من الخطأ.

كانت إسرائيل أيضا من بين أوائل البلدان التي نظرت في تسخير تكنولوجيا سلسلة السجلات المغلقة لصيانة وتطوير التدابير التنظيمية المتزايدة باستمرار والمصممة لدعم العملية على أفضل وجه. وتشكل تدابيرنا ولوائحنا الرقابية بيئة آمنة للغاية لكي تعمل عملية كيمبرلي بأقصى قدر من الفعالية. وقد قامت إسرائيل بعملية استعراض النظراء في ٢٠١٧، ونجحت بتفوق في ذلك. وفي النتائج التي خلص إليها الاستعراض تم الثناء علينا، ليس فقط للوفاء بالحد الأدنى من معايير عملية كيمبرلي والامتثال الكامل لها، ولكن بصفة خاصة لعمليتنا الصارمة لمراجعة الحسابات وتنظيم البيانات والإنفاذ الموحد لعملية كيمبرلي في البلاد. ويتعين على أعضاء البورصة الإسرائيلية الالتزام بمدونة قواعد السلوك الأخلاقية التي اعتمدت مؤخرا، والتي تشدد على النزاهة والإنصاف، والمساءلة، والتقاليد، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون وغيرها من المبادئ التي تكفل الممارسات التجارية العادلة والأخلاقية.

توظف صناعة الماس المشروعة اليوم حوالي ٤٠ ٠٠٠ شخص في الجنوب الأفريقي وحده. وتدر إيراداتها تمويلا كبيرا

وكفالة أن تظل عملية كيمبرلي ذات أهمية في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وبناء السلام والحفاظ على السلام.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أيضاً التزام أعضاء عملية كيمبرلي بمواصلة المناقشات بشأن الإصلاح والاستعراض، على نحو ما أشارت إليه اللجنة المخصصة المعنية بالاستعراض والإصلاح، التي ستواصل المشاورات في مجالات توحيد الوثيقة الأساسية وتعزيز آلية استعراض الأقران وإنشاء الأمانة الدائمة والصندوق المتعدد المانحين وكيفية تعزيز نطاق عملية كيمبرلي. وعلاوة على ذلك، يسر وفد بلدي أن مشروع القرار يدعو أيضاً إلى بذل جهود لتعزيز التعاون وتقديم المساعدة إلى البلدان المنتجة للماس، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات، وبناء القدرات والامتثال المطلوب لمعايير عملية كيمبرلي وقواعدها وإجراءاتها، فضلاً عن نظام إصدار شهادات المنشأ.

ومما لا شك فيه أن عملية كيمبرلي هي حقاً مبادرة متعددة الأطراف متميزة جمعت بين الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية - مثل الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني - في جهد متضافر لكبح التدفق غير المشروع لماس تمويل النزاعات إلى أسواق الماس المشروعة. ولا يزال الطابع الثلاثي لعلمية كيمبرلي يشكل المصدر الرئيسي لقوة نظام عملية إصدار شهادات منشأ الماس الخام التابع لها. وفي هذا الصدد، لدينا أسباب وجيهة لأن نحرص أشد الحرص على حماية هذه الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين، التي لا تزال واحدة من أفضل الأمثلة على مبادرات المساعي المشتركة التي تقودها الأمم المتحدة. ولهذا السبب تحديداً، كلفت الجمعية العامة رؤساء عملية كيمبرلي بإطلاعها سنوياً على حالة صناعة الماس وامتثال الدول الأعضاء.

وإلى جانب تمكين التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الملايين من أبناء شعوبنا، أسفرت الجهود المشتركة لعملية كيمبرلي والأمم المتحدة عن تسوية نزاعات مستعصية وتوطيد السلام في العديد من البلدان الأفريقية. ويجدوننا وطيد الأمل

من قبل المشاركين الـ ٥٥ الذين يمثلون ٨٢ بلداً، بما في ذلك ٢٨ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي. ولذلك، نثني على الاتحاد الأوروبي، بوصفه الرئيس المنتهية ولايته، لتقديمه تقرير التنفيذ لعام ٢٠١٨ (انظر A/73/720)، ونثني على رومانيا لعرضها مشروع القرار A/73/L.75.

كما يشدد التقرير ومشروع القرار المعروض علينا، فقد قطعت عملية كيمبرلي أشواطاً واسعة على مدى السنوات الست عشرة الماضية، بما في ذلك تحقيق أوسع مشاركة ممكنة في نظام إصدار الشهادات. ومنذ إنشاء العملية في عام ٢٠٠٣، انخفضت نسبة الماس المتنازع عليه من ١٥ في المائة إلى أقل من ١ في المائة في التجارة العالمية في الماس الخام. وهذا الجهاز، أي الجمعية العامة، هو الذي أيد دعوة صناعة الماس، ولا سيما الدول الأفريقية المنتجة له، إلى إطلاق نظام تجاري دولي يرصد تجارة الماس الخام وينظمها، ومن ثم التخفيض التدريجي في نسبة ماس الصراع الذي نشهده اليوم.

من خلال مشروع القرار الهام الذي سنعتمده اليوم، ستؤكد الأمم المتحدة مرة أخرى أهمية قطاع الماس بوصفه عاملاً حافزاً على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها ضرورية للحد من الفقر ومعالجة الإجحاف في بلداننا.

وقد لاحظت الجمعية الفوائد التي تعود بها تجارة الماس المشروعة على البلدان المنتجة، بما في ذلك الشفافية والمساءلة واستمرار إسهام قطاع الماس في اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة، ولذا فقد أكدت على الحاجة إلى العمل الدولي فيما يتعلق باستغلال الماس وبيعه وتجارته على نحو أخلاقي.

كما يشجع مشروع القرار على مواصلة تدعيم عملية كيمبرلي بغية تعزيز فعاليتها في التصدي للتحديات التي تواجه صناعة الماس وما يترتب عليها من آثار على حياة الناس في المجتمعات المحلية التي ينبغي أن تستفيد من المكاسب المرتبطة بها. ويشمل ذلك معالجة عدم الاستقرار ومنع نشوب النزاعات

باختصار، إن الماس، بالنسبة لبوتسوانا، هو من أجل التنمية، ونحن نتطلع إلى أن نرى الشيء نفسه بالنسبة لجميع الدول الأعضاء المنتجة. وقد نجحت حكومة بلدنا، من خلال وضع سياسات سليمة، في ضمان مساهمة العائدات من مبيعات الماس في تنفيذ الرؤى وخطط التنمية الوطنية المتتالية، بما في ذلك رؤيتنا لعام ٢٠٣٦. ومن خلال خريطة الطريق الوطنية لدينا، نحن ملتزمون كذلك بتخصيص هذه المكاسب من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، اللتين تؤيدهما بوتسوانا تأييدا تاما. ونشجع جميع أعضاء عملية كيمبرلي على الالتزام بمعايير عالية، بما في ذلك إنشاء مؤسسات مختصة ووضع تشريعات وطنية تمكينية، فضلا عن فرض ضوابط داخلية صارمة لضمان الشفافية وتيسير تبادل البيانات الإحصائية.

واستنادا إلى نجاح تجربة بوتسوانا الإنمائية، فإنها مستعدة لتبادل الدروس والخبرات وأفضل الممارسات مع منتجي الماس الآخرين، ولا سيما البلدان الخارجة من حالات النزاع. وفي هذا الصدد، نؤيد الرؤية الأفريقية للتعدين التي وضعها الاتحاد الأفريقي واعتمدت في عام ٢٠٠٩، وعمليتها الانتقالية الجارية، ونأمل أن تكون بمثابة منبر محوري مشترك للبلدان الأفريقية للعمل معاً على أساس رؤية مشتركة لأفريقيا التي نصبو إليها.

في الختام، نود مرة أخرى التأكيد على أنه من خلال عملية كيمبرلي والالتزام الثابت من جانب الجمعية العامة، يمكننا أن نعزز آفاق تحقيق السلام والأمن وتنفيذ الالتزامات الواردة في خطة المنظمة لعام ٢٠٣٠، وكذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والمبادرات ذات الصلة، مثل الرؤية الأفريقية للتعدين.

ونؤكد مجددا التزام بوتسوانا بمبادرة عملية كيمبرلي. وإذ نمضي قدما، نغتنم هذه الفرصة لرحب باختيار الهند رئيسا لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٩ والاتحاد الروسي نائبا للرئيس لعام ٢٠١٩ ورئيسا لاحقا في عام ٢٠٢٠. ونؤكد لهما تعاوننا ودعمنا

في أن يتم أيضا إعلان جمهورية أفريقيا الوسطى بأسرها قريبا كدولة مصدرة تشكل بالكامل منطقة خضراء (منطقة مطابقة للمعايير)، بحيث يتمكن شعبها أيضا من الاستمتاع بثمار قطاع المعادن والأرباح المتأتية منه. ولذلك، فإننا نتطلع إلى رؤية جمهورية أفريقيا الوسطى وهي تنفذ استراتيجيتها لما بعد رفع الجزاءات، وبوتسوانا مستعدة للإسهام في ذلك الجهد الذي يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للبلدان المجاورة.

إن استمرار نجاح عملية كيمبرلي أمر هام، ويؤكد ما يمكن إنجازه عندما يقترن الالتزام العالمي بالعمل على الصعيد العالمي. ولنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ تأثير مباشر على التعبئة الفعالة للموارد من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، أدى التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٤٥٩ (٢٠٠٣) إلى حدوث انخفاض كبير في تجارة الماس الممول للنزاعات في العديد من الدول الأعضاء، مما مكناها من استخدام المكاسب الاقتصادية لرفع مستوى معيشة شعوبها.

وبالنسبة لبلدان مثل بلدي، بوتسوانا، التي توجه إيراداتها من الماس دوما نحو الأغراض الإنمائية، فقد مكنتنا عملية كيمبرلي من حماية سلامة وسمعة أكثر سلعا قيمة، أي الماس. وغني عن القول إن الماس، الذي يمثل الجزء الأكبر من ناتج بوتسوانا المحلي الإجمالي، هو بلا شك الدعامة التي ترتكز عليها خطة التنمية في بوتسوانا، بوصفها أكبر منتج للماس في العالم من حيث القيمة. وكما قال رئيس بوتسوانا السابق موغاي ذات مرة عند عرض تقرير عملية كيمبرلي أمام الجمعية العامة قبل عقد من الزمن بصفته رئيس العملية آنذاك،

”من أجل شعبنا في بوتسوانا، فإن كل ماسة تُشتري تعني توفير الغذاء على المائدة وتحسين الظروف المعيشية وتقديم رعاية صحية أفضل وتوفير مياه شرب مأمونة وشق المزيد من الطرق، وما هو أكثر من ذلك بكثير.“

ونحن ممتنون جدا لأن هذه المبادرة مذكورة في مشروع القرار وستناقش بمزيد من التفصيل في ظل ولاية الرئيس المقبل. وفي ذلك الصدد، أود، باسم الإمارات العربية المتحدة، أن أهنيء الهند والاتحاد الروسي على توليها رئاسة عملية كيمبرلي ونيابة رئاستها، على التوالي، لعام ٢٠١٩.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الاتحاد الأوروبي على قيادته لعملية كيمبرلي بصفته رئيساً لها في عام ٢٠١٨، ولا سيما على التزامه بالمضي قدماً في خطة الإصلاح المحددة الأهداف التي اتفقت عليها عملية كيمبرلي خلال الاجتماع العام الذي عُقد في بريسان في عام ٢٠١٧. ونشكر الاتحاد الأوروبي على قيادة عملية تنقيح الوثيقة الأساسية. وترحب أستراليا أيضاً بتولي الهند رئاسة عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٩، وتتطلع إلى العمل معها لتعزيز عملية كيمبرلي كي تظل مواكبة للتحديات الجديدة التي تشهدها صناعة الماس الحديثة، بما في ذلك التعدين الحربي والغربي والماس الاصطناعي. ونقر بالإسهامات الكبيرة لجميع الأطراف المعنية، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في اللجان. ونرحب بتمديد ولاية اللجنة المخصصة المعنية بالاستعراض والإصلاح لمدة سنة أخرى ونشكر الهند على ترؤسها لها في عام ٢٠١٨.

وقد تشرفت أستراليا برئاسة اللجنة المعنية بالمشاركة وشؤون الرئاسة في عام ٢٠١٨. وعملنا، في أثناء تولينا لذلك المنصب، على ضمان حفاظ عملية كيمبرلي على مستويات عالية من الامتثال والنزاهة. وعملنا مع جميع الأطراف المعنية دون استثناء على تعزيز الهيكل الثلاثي المتمثل في الحكومة والصناعة والمجتمع المدني. وأحرزنا تقدماً بشأن مشروع السياسات والإجراءات المتعلقة بضم أو قبول مراقبين ورحبنا بجمهورية الغابون بصفقتها مشاركة في عملية كيمبرلي.

يسهم نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام إسهاماً هاماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

الكاملين خلال فترة ولايتهما. وسيكون بلدي، بوتسوانا، جاهزاً للقيام بمهام نائب الرئيس في عام ٢٠٢٠ والرئيس في عام ٢٠٢١.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أعتنم هذه الفرصة لأشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال، "دور الماس في تأجيج النزاع".

في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للاتحاد الأوروبي، الرئيس المنتهية ولايته لعملية كيمبرلي، على قيادته المتميزة وعمله الدؤوب في تيسير وتنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار A/73/L.75، الذي سنعمده اليوم.

إن عملية كيمبرلي واحدة من أنجح الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لكفالة عدم دخول الماس الملطخ بالدماء في التجارة المشروعة للماس أو مشاركته فيها. ولا تقتصر التحديات على تجارة الماس الملطخ بالدماء، بل إنها تشمل جعل تجارة الألماس أقوى وأكثر استدامة.

وكانت الإمارات العربية المتحدة، خلال رئاستها المتميزة في عام ٢٠١٦، صاحبة المبادرة ببدء مناقشة بشأن إنشاء أمانة دائمة لعملية كيمبرلي، من بين مبادرات أخرى. ويسرنا أن نرى الالتزام الذي أظهره أعضاء المجموعة لإيجاد سبيل للمضي قدماً في إنشاء أمانة دائمة من شأنها أن تخلصهم من مختلف أوجه القصور الهيكلية الناجمة عن عدم وجود أمانة دائمة مزودة بالمهارات المهنية والموارد التي لا تفقد صلاحيتها مع تناوب البلدان الرؤساء. وينبغي لنا أن نسرع وتيرة جهودنا لتحقيق قدر أكبر من الجودة والفعالية بغية كفالة نجاح عملية كيمبرلي وضمن فعاليتها.

تولت الرئاسة نائبة الرئيسة السيدة آل ثاني (قطر).

العملية. وسيمكننا العمل المشترك بين روسيا وبوتسوانا من ضمان تطوير العملية في المستقبل والارتقاء بالعلاقات بين بلدنا إلى مستوى جديد.

ونشير إلى أهمية زيادة رصد الكشف غير المشروط عن المعلومات المتعلقة بمصدر الماس في كل مرحلة تتغير فيها الملكية من أجل القضاء على إمكانية دخول أحجار اصطناعية إلى السوق الدولية على أنها أحجار ماس طبيعية. وخلال رئاستنا لعملية كيمبرلي، نعتزم عرض نظام متكامل للمعلومات لرصد تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بوسائل، من بينها، تتبع تجارة الماس الطبيعي الخام ومعالجته وبيعه فيما بعد. وسنتهي من تجربة النظام في عام ٢٠١٩ وبالتالي سيصبح حينها إلزاميا بالنسبة لجميع المشاركين في سوق الاتحاد الروسي.

تشكل عملية كيمبرلي محفلا فريدا يمكن للأعضاء أن يجدوا فيه حولا مفيدة للجميع في أي موقف استنادا إلى مبدأ توافق الآراء، بصرف النظر عن علاقاتهم الدولية بشأن غير ذلك من مسائل التعاون الدولي. ونؤمن إيمانا راسخا بأن العمل المشترك لجميع المشاركين في هذا العام سيمكننا من تحقيق نتائج هامة في تطوير العملية وتحسينها.

السيد شاتورفيدي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم اليوم باسم وفد بلدي بصفته رئيس نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ لعام ٢٠١٩. ونود أن نهنئ الاتحاد الأوروبي على قيادته للعملية في عام ٢٠١٨، وتقديمه لمشروع القرار A/73/L.75 إلى الجمعية العامة للنظر فيه واعتماده اليوم. وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأرحب بالاتحاد الروسي وبوتسوانا بصفتهما نائبين لرئاسة العملية للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، على التوالي.

إن الهند أحد الأعضاء المؤسسين لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وهي تتطلع إلى مواصلة المبادرات الممتازة التي اتخذت في العام الماضي خلال رئاسة الاتحاد

وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالسلام والتنمية مرتبطان بشكل جوهري وعلى نحو متزايد. ونرحب بالسبل التي تواصل بها عملية كيمبرلي الإسهام في بناء السلام والحفاظ على السلام. ونشجع الجهات المعنية الأخرى التي يتصل عملها بصناعة الماس والتي تلتزم بقيم عملية كيمبرلي وعملياتها على الانضمام إلى النظام أو المشاركة فيه.

ونشكر الاتحاد الأوروبي على مواصلة النهوض بالإصلاح والبناء على التقدم المحرز خلال رئاسة أستراليا لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٧. ويكتسي هذا الإصلاح أهمية بالغة في تهيئة عملية كيمبرلي لتقديم إسهام متزايد الأهمية في صون السلم والأمن الدوليين وضمن استفادة المجتمعات المحلية مباشرة من العائدات المتأتية من إنتاج الماس وتجارته.

أخيرا، نهنئ الاتحاد الروسي وبوتسوانا على تعيينهما نائبا للرئيس لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، على التوالي. وتتطلع إلى تولى روسيا وبوتسوانا، على الترتيب، لدور الرئيس والمضيف في عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أود أولا أن أشكر الاتحاد الأوروبي على عمله الدؤوب ورئاسته الفعالة لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٨، وأن أرحب بالهند، التي تولت المنصب في هذا العام. ونود أن ننوه إلى أن الاتحاد الروسي ينظر نظرة إيجابية إلى مشروع القرار A/73/L.75، فضلا عن كونه أحد مقدميه.

تشكل عملية كيمبرلي عملية دولية فريدة من نوعها تكفل الرصد الشامل لتجارة السلع الأساسية، وعلى وجه التحديد تجارة ما يعدُّ منتجا استثنائيا في حد ذاته، الماس الطبيعي الخام. وسيكون للعام الحالي هاما في تطوير العملية وتحسينها في المستقبل. ونثني على المبادئ التوجيهية لنظام ضمانات المجلس العالمي للماس، التي اعتمدت في العام الماضي. ونود أن نشكر جمهورية بوتسوانا على موقفها البناء فيما يتعلق بتناوب رئاسة

نشوب النزاعات، عن طريق الحد من تدفق الماس الممول للنزاعات على مر السنين، وبالتالي، حث البلدان المنتجة للماس على اتباع الإجراءات القانونية الواجبة قبل شحن الماس الخام. بالإضافة إلى ذلك، تسهم عملية كيمبرلي أيضاً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث أنها وضعت آلية زادت بشكل كبير من إيرادات الماس التي أتاحت بدورها الفرصة للحكومات للاستثمار في برامج القضاء على الفقر.

ويرى وفد بلدنا أن عملية كيمبرلي أداة فعالة لمعالجة المشاكل المتعلقة بصناعة الماس. لذلك، هناك حاجة لدعم مشروع القرار، بالنظر إلى قدرته على الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين وفي بناء السلام. وبعد انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت ١١ عاماً في سيراليون، ساعدت عملية كيمبرلي في استقرار الاتجار غير المشروع بالماس. ويخضع كل الماس الذي يتم تصديره من سيراليون الآن لآلية إصدار الشهادات التي تم وضعها بواسطة عملية كيمبرلي. وبذلك، تقلصت المبيعات غير المشروعة للماس إلى حدها الأدنى.

ويسر وفد بلدنا أن يبلغ الحاضرين في هذه الجلسة بأن سيراليون تتبع الآن سياسة للتعدين بالوسائل الحرفية، بهدف مواجهة المخاطر التي ينطوي عليها هذا النوع من التعدين. وهذه هي السياسة الأولى المتعلقة بالتعدين بالوسائل الحرفية، منذ بدء تعدين الماس في سيراليون في الثلاثينيات، عند اكتشاف الماس. ونأمل أن يأخذ مشروع القرار، الذي سيعتمد اليوم، في الاعتبار الحالة في مجتمعات التعدين المحلية لدينا. كما أننا نعتقد أنه إذا كانت عملية كيمبرلي ستضمن تنمية مجتمعات التعدين المحلية في ولايتها، فسيسهل ضمان ارتفاع شركات التعدين إلى مستوى مسؤولياتها الاجتماعية كشركات، الأمر الذي سيوفر وسائل الرخاء الاجتماعي الأساسية لمجتمعات التعدين.

ويعد شمول الجانب الجنساني في صناعة الماس جانباً آخر يمكن أن تفكر فيه عملية كيمبرلي عند المشاركة في تنفيذ مشروع

الأوروبي. وسنعمل أيضاً على تعزيز الهيكل الثلاثي لعملية كيمبرلي من خلال العمل بانتظام مع تحالف المجتمع المدني والقائمين على الصناعة وتشجيع إجراء المناقشات بين الركائز الثلاث التي تتألف منها عملية كيمبرلي - الحكومات والصناعة والمجتمع المدني - بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف الخطط المطروحة. وسنعمل أيضاً من أجل تعزيز النهج الإقليمي، الذي حقق نجاحاً هائلاً مع بلدان اتحاد نهر مانو.

وستكون إحدى الأولويات الرئيسية هذا العام هي العمل على دعم بلدان التعدين بالوسائل الحرفية، بمبادرات لبناء القدرات. بالإضافة إلى ذلك، نود أيضاً التركيز على المسائل التنظيمية المهمة، مثل إنشاء أمانة دائمة لعملية كيمبرلي، وإصلاح عملية استعراض الأقران، وتوحيد الوثيقة الأساسية، وإنشاء تمويل متعدد المناحين وغير ذلك من المسائل الهامة.

في الختام، أود أن أؤكد أننا سنواصل العمل سوياً بصفقتنا أسرة عملية كيمبرلي والوفاء بولايتها، على أساس المبادئ التوجيهية الثابتة المتمثلة في الشمولية للجميع، والمسؤولية والحوار.

السيد مانبي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ الرئيسة على تنظيم هذه الجلسة لاعتماد مشروع القرار A/73/L.75، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها". وسمحوا لي أيضاً أن أشكر الاتحاد الأوروبي، رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٨، على جهوده في هذا الصدد. وأود أن أعرب عن تمانينا للهند بصفقتها الرئيس الجديد لعملية كيمبرلي، وكذلك للاتحاد الروسي كنائب جديد للرئيس.

إن عملية كيمبرلي، التي نحتفل بذكرها السنوية الخامسة عشرة، قد أسهمت منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣ على نطاق واسع في تحقيق السلام والأمن والازدهار. وفيما يخص جميع الأهداف والمقاصد، أثبتت عملية كيمبرلي أنها آلية فعالة لمنع

الرئيسة بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.75؟

لقد تقرر ذلك. اعتمد مشروع القرار A/73/L.75 (القرار ٧٣/٢٨٣).

الرئيسة بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

شغلت الرئيسة مقعد الرئاسة.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

مشروع القرار (A/73/L.76)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة البيئة والموارد الطبيعية في السلفادور لعرض مشروع القرار A/73.L.76.

السيدة بوهل ألفارو (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء أشكر الجمعية العامة، بالنيابة عن حكومة السلفادور، على إتاحة الفرصة لي لعرض مشروع القرار A/73/L.76، المعنون "عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (٢٠٢١-٢٠٣٠)". يسعى مشروع القرار إلى إنشاء إطار للعمل من أجل تعزيز وتنشيط الاتفاقات والالتزامات القائمة وضمان التنسيق والتآزر، وبالتالي الإسهام إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع احترام الولايات القائمة لوكالات الأمم المتحدة.

فلتدهور النظم الإيكولوجية أثر كبير على التنوع البيولوجي وإنتاجية الأراضي والاقتصاد في بلداننا، ولا سيما في المناطق

القرار، نظراً لوجود نسبة مئوية كبيرة من النساء المشاركات بنشاط في صناعة التعدين.

إن إمكانات التعاون الإقليمي كبيرة، لا سيما في منطقة اتحاد نهر مانو في غينيا وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار. وسيساعد التعاون الإقليمي إلى حد بعيد في تعزيز عملية كيمبرلي. ومع وجود هذا النوع من التعاون، ستضطر جميع عمليات بيع الماس داخل المنطقة إلى اتباع عملية شاملة لإصدار الشهادات، وبالتالي الحد من البيع غير المشروع للماس. ويدعو وفد بلدنا جميع الأطراف الفاعلة العاملة في عملية كيمبرلي إلى العمل في تعاون وثيق ومن خلال تنسيق الإجراءات وتبادل المعلومات بهدف تحقيق هذا الهدف المشترك.

في الختام، أود أن أؤكد للجمعية العامة تأييد سيراليون التام لمشروع القرار A/73/L.75.

الرئيسة بالنيابة: تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.75، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها". أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى تلك الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/73/L.75 البلدان التالية: أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، أيرلندا، البرتغال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زمبابوي، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، سيراليون، صربيا، الكاميرون، مقدونيا الشمالية، ناميبيا، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، اليابان.

الحياة في البر؛ والهدف ٢: بشأن القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛ والهدف ٦ بشأن توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع؛ والهدف ١٢ بشأن الأنماط المسؤولة للاستهلاك والإنتاج؛ والهدف ١٣ بشأن تغير المناخ، وهدف التنمية المستدامة ١٤ بشأن الحياة تحت الماء في المحيطات والبحار.

وأخص بالشكر جميع الوفود على دعم هذه المبادرة وعلى الإسهام بصورة بناءة في عملية إعداد مشروع القرار على أساس توافق الآراء. وكذلك أشكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة على دعمهم التقني القيم والتزامهم وإسهامهم في وضع مشروع القرار A/73/L.76. وأشكر بصفة خاصة البلدان الـ ٧١ التي شاركت في تقديمه حتى الآن. وأعرب أيضا عن امتناني للجهود الحالية الرامية إلى وضع أدوات وبروتوكولات رصد لأنشطة إصلاح النظم الإيكولوجية. فسوف تساعد على رصد الفوائد المستمدة من عقد الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والدولي، وهو ما من شأنه أن يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتدعو السلفادور جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إعلان عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية ٢٠٢١-٢٠٣٠.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.76 المعنون "عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (٢٠٢١-٢٠٣٠)".

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بالبيان الشفوي التالي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

الضعيفة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. يؤدي تدهور النظم الإيكولوجية إلى فقدان خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية، ما يؤثر سلبا على رفاه ٢,٣ بليون شخص في العالم على الأقل، ويزيد من تعرضهم لآثار تغير المناخ. ويمكن عكس اتجاه تلك الحالة بالإجراءات القائمة على الطبيعة. ويمكن لاتباع نهج كلي لاستعادة النظم الإيكولوجية أن يأتي بفوائد ملموسة تزيد من الأمن الغذائي والمائي وأن يساعد في الحفاظ على التنوع البيولوجي وأن يسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وفي الحد من مخاطر الكوارث.

ومن شأن إعلان العقد أن يؤدي إلى تهيئة بيئة تمكينية لإذكاء الوعي العام بأهمية النظم الإيكولوجية العاملة بشكل فعال التي تضمن رفاه الإنسان والاستدامة الاقتصادية والتنمية المستدامة. وبالمثل، ستعمل كذلك على تعزيز وتيسير قدر أكبر من مشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة في أنشطة الإصلاح، وبالتالي تشجع على المشاركة والانخراط الكاملين لمختلف أصحاب المصلحة، مثل المجتمعات المحلية والقطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والشعوب الأصلية والمجتمع عموما، وتحققهما.

ومن شأن إصلاح النظم الإيكولوجية، الذي يُنهض به من خلال مقترح إعلان عقد للأمم المتحدة، أن يتبنى نهج للمساحات الطبيعية متعدد الوظائف من خلال مجموعة متنوعة من استخدامات الأراضي المعتمدة على بعضها، حيث يمكن للأولويات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية أن تجد نقاط التقاء وتوازنا وتكاملا لتصبح أداة فعالة من حيث التكلفة من أجل تحقيق المرامي والأهداف التي تحددها مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيؤدي إلى نهج تآزر لبرامج تتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والموارد المائية وتدهور الأراضي والحد من المخاطر، الأمر الذي يمكن بدوره أن يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٥،

ستنفذ الأنشطة المتصلة بالطلبات الواردة في الفقرتين ١ و ٤ شريطة إتاحة موارد خارجة عن الميزانية ذات الصلة. وإذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/73/L.76، ستدرج الاحتياجات الإضافية المقدرة حالياً بمبلغ ٢٧٢٠٠ دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦ في إطار الباب ٢- "شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات".

ستتاح نسخ من البيان الذي قرأته للتو على البوابة PaperSmart.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.76، المعنون "عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (٢٠٢١-٢٠٣٠)".

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/73/L.76: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تركيا، تشيكي، تيمور - ليشتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، رومانيا، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، صربيا، طاجيكستان، فرنسا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، كازاخستان، الكامبيون، كرواتيا، كندا، كوبا، كولومبيا، لايتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليونان.

بموجب أحكام الفقرات ١ و ٤ و ٧ من مشروع القرار A/73/L.76، فإن الجمعية العامة أولاً، تقرر أن تعلن الفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠ عقداً للأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية يهدف، في إطار الهياكل القائمة والموارد المتاحة، إلى دعم وتوسيع نطاق الجهود المبذولة لمنع تدهور النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم وعكس مساره، وإلى التوعية بأهمية الإصلاح الناجح للنظم الإيكولوجية؛ ثانياً، تدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن يقودا تنفيذ العقد، بالتعاون مع أمانات اتفاقية ريو وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تحديد ووضع الأنشطة والبرامج التي يمكن القيام بها، في نطاق ولاية كلٍّ من الاتفاقيات والكيانات المذكورة وفي حدود الموارد المتاحة لها، ومن خلال تقديم التبرعات، حسب الاقتضاء؛ ثالثاً، تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك إسهامه في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومن المتوقع أن يشكل الطلب الوارد في الفقرة ٧ بشأن التقرير الذي يتعين تقديمه في الدورة الحادية والثمانين إضافةً إلى أعباء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات فيما يتصل بالوثائق، تتمثل في إصدار وثيقة واحدة لما قبل الدورة بحجم ٥٠٠ ٨ كلمة، تصدر بجميع اللغات الست في عام ٢٠٢٦. وسيستتبع ذلك احتياجات إضافية من خدمات الوثائق في عام ٢٠٢٦، والتي تقدر حالياً بمبلغ ٢٧ ٢٠٠ دولار. وفيما يتعلق بالطلبات الواردة في الفقرتين ١ و ٤، يتوقع أن توفير موارد خارجة عن الميزانية سيكون ضرورياً لتنفيذ الأنشطة المتصلة بعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (٢٠٢١-٢٠٣٠). ومع ذلك، لن يتسنى في الوقت الحاضر تحديد نطاق وطرائق تلك الأنشطة، وبالتالي يتعذر تقدير الآثار المحتملة من حيث التكلفة.

حقوق والتزامات الدول بموجب القانون الدولي. كما نسلط الضوء على اعترافنا المتبادل في الفقرة ٥٨ بأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يجب أن يحترم ولا يخل بالولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات، ولا يمس أو يشكل سابقة للقرارات والأعمال الجارية في منطقتين أخري. على سبيل المثال، لا تمثل الخطة التزاما بتوفير وصول جديد إلى الأسواق للسلع أو الخدمات. كما أن الخطة لا تفسر أو تغير في أي اتفاق أو قرار لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

ونقدم أيضا نقاطا توضيحية مهمة فيما يتعلق بإعادة التأكيد على خطة عمل أديس أبابا. وعلى وجه التحديد، نلاحظ أن الكثير من الصياغات المتعلقة بالتجارة في الوثيقة الختامية لأديس أبابا قد تجاوزتها الأحداث التي وقعت منذ تموز/يوليه ٢٠١٥. لذلك، فهي غير مهمة، وإعادة تأكيدنا على الوثيقة الختامية لا محل لها في العمل والمفاوضات الجارية فيما يتعلق بالتجارة.

أخيرا، وفيما يتعلق بالخطة الحضرية الجديدة، تعتقد الولايات المتحدة أن كل دولة عضو لها الحق السيادي في تحديد الطريقة التي تمارس بها التجارة مع البلدان الأخرى، وهذا يشمل تقييد التجارة في ظروف معينة.

ويمكن أن تكون الجزاءات الاقتصادية، سواء كانت أحادية أو متعددة الأطراف، وسيلة ناجعة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وفي الحالات التي فرضت فيها الولايات المتحدة الجزاءات، تم استخدامها لتحقيق أهداف محددة، بما في ذلك بوصفها وسيلة لتعزيز استعادة سيادة القانون أو النظم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو لمنع تهديدات الأمن الدولي. ويحق لنا استخدام سياساتنا التجارية باعتبارها أدوات لتحقيق الأهداف النبيلة. ويمكن أن تكون

الرئيسية (تكلمت بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/73/L.76؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.76 (القرار ٢٨٤/٧٣).

الرئيسية (تكلمت بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يود أن يتكلم شرحا للموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

السيد لورانس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقول إننا فوجئنا وخاب أملنا عندما علمنا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية المرتبطة بالقرار ٢٨٤/٧٣. وما كنا نعتقد أن الأمر سيكون كذلك. وهذا يقدم مرة أخرى دليلا على أننا لا نعلم دائما هذه القرارات من قبيل السنة والعقد واليوم بعلم تام. وننتهز هذه الفرصة لبيان بعض النقاط التوضيحية الهامة بشأن بعض العبارات الواردة في القرار.

نؤكد على أن القرار والعديد من الوثائق الختامية المشار إليها فيه، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، هي وثائق غير ملزمة لا تنشئ حقوقا أو التزامات بموجب القانون الدولي. وموقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورد في شرح الموقف من تلك الوثيقة. والولايات المتحدة تؤيد روح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كإطار للتنمية وستظل رائدة عالمية في التنمية المستدامة من خلال سياساتها وشراكاتها وابتكاراتها ونداءاتها إلى العمل. ونشيد بالدعوة إلى المسؤولية المشتركة، بما في ذلك المسؤولية الوطنية، في خطة عام ٢٠٣٠، ونؤكد على أن جميع البلدان لها دور تؤديه في تحقيق رؤيتها. مع ذلك، فإن خطة عام ٢٠٣٠ تقرر بأن كل بلد يجب أن يعمل من أجل تنفيذها وفقا لسياساته وأولوياته الوطنية.

وأكدت الولايات المتحدة أيضا أن الفقرة ١٨ من خطة عام ٢٠٣٠ تدعو البلدان إلى تنفيذ الخطة بطريقة تتسق مع

الجزءات الاقتصادية المحددة الأهداف بديلا مناسباً وفعالاً
ومشروعاً لاستخدام القوة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير
بعد اتخاذ القرار. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة
من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.